مقدمة

بسم الله الذي سمّى نفسه بالعفوّ رحمةً بعباده، والحمد لله الذي جعل العفو عن الخلق عبادة يتقرب بها لجلاله، ورفع الجناح عمن تاب رجاء في جِنانه، ودفع المؤاخذة عمن خالف بغير قصده ولم يحرمه من ثوابه، القائل في كتابه: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾، فالحمد لله الذي لا تشكر نعمته إلا بنعمته، ولا تنال آلاؤه إلا برحمته، ولا يرجى العفو إلا منه، والصلاة والسلام على من أرسله رحمة لخَلقه، الصافح عن المسيء لجنابه، المأمول والمرتجى عفوه[1]، القائل: «**وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته**»، وعلى الجمع الكرام من آله وصحبه، ومن سار على دربه وتحلّى بخُلقه.

---

(١) وذلك انسجاماً مع ما جاء في قصيدة كعب بن زهير: أنبئت أن رسول الله أوعدني/ والعفو عند رسول الله مأمول.

وبعد؛

فقد حظي العفو بمساحة واسعة في التشريع الإسلامي، باعتباره أحد تجلّيات سماحة الإسلام وتيسيره على العباد. وقد تطوّر العفو في دراسات الأصوليين حتى صار من أعمق المباحث الأصولية وأدقّها، لتعلّقه ببعض المباحث الكلامية، مما يثير الخلف في منطلقاته من جهة، وكذا قوة أدلته التي يتكئ عليها مما يقوي المستندات من جهة أخرى، كما يزداد المبحث دقة عند حديث الأصوليين عن علاقة العفو بالمباح والمكروه والرخصة والمسكوت عنه، مما يجعل المسألة تحتاج إلى مزيد سبر وتنقير، ودرس وتحرير.

لذلك، فإن توجيه النظر إلى مبحث العفو وسبر أغواره ببيان أقسامه وأطرافه ومنطلقاته ومستنداته يكتسي أهمية قصوى، لا سيّما إذا تعلق الأمر بأحد كبار النظار الأصوليين، وفحول العلماء المدققين المحققين ببيان يشفي العليل، ويروي الغليل، منقح للفصول، ومستند إلى الأصول.

وقد اختلف حول مرتبة «العفو» إثباتاً وإنكاراً، وليس الغرض دراسة الخلاف الأصولي في عمومه، وإنما دراسته كما قرّره أبو إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ) بجمع أقواله وسبرها ونظمها ودراسة علاقتها مع مفاهيم أصولية أخرى، حتى تتبيّن أوجه الاتفاق من أوجه الاختلاف، وأوجه الاشتراك من أوجه الافتراق.

ووقع الاختيار على كتاب «**الموافقات**» مصدراً أساسيّاً للبحث لأهميته ولذيوع شهرة صاحبه، ولا يخفى أن الإيغال في كتاب الموافقات إيغال في طريق وعر باعتراف محققه الشيخ الأصولي النظار عبد الله دراز الذي قال بأنه في مواطن الحاجة إلى الاستدلال بموارد الشريعة والاحتكام إلى الوجوه العقلية «يجعل القارئ ينتقل في الفهم من الكلمة إلى جارتها، ثم منها إلى التي تليها؛ كأنه يمشي على أسنان المشط؛ لأن تحت كل كلمة معنى يشير إليه، وغرضاً يعول في سياقه عليه»[1].

كما أن الشاطبي أفرد مسألة خاصة في كتاب: الأحكام الشرعية سماها: «مرتبة العفو»، وقد ذكر أدلة إثباتها وضوابطها ومواضعها في الشريعة ومجمل الاعتراضات عليها. لذلك عملت على تتبع آرائه، فوجدته يدقق المسألة بتصور واضح، ومنهج دقيق، فكان بالدراسة حقيقاً.

ومنه، فإن هذا البحث يهدف إلى جمع ما تناثر من النظرية الشاطبية حول العفو ودرسها وبحثها، بغية التأصيل الشرعي القويم لمرتبة العفو حتى تتبين ملامحها وتتجلّى، ثم بيان موقع هذا المفهوم في شبكة المفاهيم الأصولية، وذلك ببيان الحدود العلائقية والمحددات الدلالية لكل مفهوم على حدة.

وبواعث اختيار موضوع البحث تتفرع إلى باعث ذاتي وآخر

---

(١) الشاطبي: **الموافقات في أصول الشريعة**، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة السابعة، ٢٠٠٥م، مقدمة المحقق، ١/ ٩.

موضوعي؛ فالباعث الأول متعلق بصلتي الشديدة بأبي إسحاق الشاطبي، حيث عمدت في مراحل مبكرة من الدراسة الجامعية إلى قراءة «الموافقات» وكان إبهامه عليّ شديداً، مما اضطرني إلى إعادة قراءته مرة تلو الأخرى، حتى تتجلى لي معالمه، وكذا كتاب «الاعتصام»، وإن كان نصيب الموافقات أعلى من صنوه، بالإضافة إلى قراءتي ما كتب عن الإمام في مختلف حقول المعرفة الإسلامية[1]، فهذه عوامل ذاتية كانت حافزاً مهمّاً لخوض غمار التأصيل للمرتبة في تواليف أبي إسحاق الأصولية، سعياً منّي إلى إضافةِ لبنةٍ متواضعةٍ إلى صرح المعرفة الشاطبية تدقيقاً وتحقيقاً وتفريعاً، فكان لي شرف تلبية دعوة الشاطبي في مقدمة كتابه[2]، فجريت معه في طريقه من حيث جرى، وسريت في غبشه الممتزج ضوؤه بالظلمة كما سرى، وعند الصباح تحمد ـ إن شاء الله ـ عاقبة السرى.

أما الباعث الموضوعي فيتمثّل في مطالعتي لعدد من الدراسات التي رامت التنظير لمنطقة الفراغ التشريعي، فوجدتها

(١) الناظر في التواليف عن ما سطره أبو إسحاق الشاطبي يجد أنها متنوعة؛ فهناك المجال العقدي، خصوصاً فيما يتعلق بالبدعة، والمجال الأصولي بشتّى تضاريسه ومعالمه، ومجال التصوف وآليات الخطاب والتداوليات وغيرها.

(٢) وذلك عند قوله: «أيها الباحث عن حقائق أعلى العلوم، الطالب لأسنى نتائج الحلوم، المتعطش إلى أحلى موارد الفهوم، الحائم حول حمى ظاهر المرسوم، طمعاً في إدراك باطنه المرقوم، معاني مرتوقة في فتق تلك الرسوم، فإنه قد آن لك أن تصغي إلى من وافق هواك هواه، وأن تطارح الشجى من ملكه مثلك شجاه، وتعود إذ شاركته في جواه محل نجواه». **الموافقات** ١/ ١٥.

تتوسل بنفس الأدلة المثبتة لمنطقة العفو، وكان لي نظر في هذا الاستدلال، حيث كنت ألمس نوعاً من القصور المنهجي والمضموني، لذلك كانت لي رغبة دائمة في معالجة هذا الموضوع، وأوّل خطوات المعالجة تتجلى في دراسة الأسس التي تنبني عليها. وأهمّ هذه الأسس هو دراسة منطقة العفو، ولما كان الشاطبي أهم من دقق وحقق وأصل وفصل في المسألة، كان بالدراسة حريّاً.

وحتى أعرف الجوانب التي لم تلق حظّها من الدراسة فيما يخص تأصيل الشاطبي، ولا أكرر ما سبق ذكره، عمدت إلى استقراء الدراسات السابقة في الموضوع، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وبعد التنقير في الفهارس وأثبات الدراسات، والبحث في المكتبات، وسؤال أهل العلم والدراية، بالإضافة إلى الاستئناس بالشبكة العنكبوتية، تجمع لديّ عدد لا بأس به من الدراسات، كتباً ومقالات، أطروحات وكتابات، منشورة وغير منشورة، وبعد التتبع والقراءة ارتأيتُ تقسيم هذه التواليف إلى قسمين: مؤلفات بالقصد الأصلي، ومؤلفات بالقصد التبعي؛ فأما مؤلفات القسم الأول، فأقصد بها تلكم المؤلفات التي رامت بيان مرتبة العفو عند الإمام الشاطبي، ومنها:

➢ **العفو عند الأصوليين والفقهاء**: وهو كتاب يتضمن دراسة تأصيلية تطبيقية لمرتبة العفو عند الإمامين ابن تيمية (٧٢٨هـ) والشاطبي (٧٩٠هـ)، ليوسف صلاح الدين طالب[١]، وهو كتاب

(١) **العفو عند الأصوليين والفقهاء**، دمشق، دار النوادر، ط٢، ٢٠١١م.

يقع في ست وأربعين وستمائة صفحة، وتجدر الإشارة إلى أن المؤلِّف وإن أحال في عنوانه الفرعي إلى أن الدراسة ستختص بالإمامين **ابن تيمية والشاطبي** إلا أنّ القارئ سيتجلى له أن الباحث عمّم موارد بحثه ولم يقتصر على الإمامين، حيث انتقى عدداً من الأدبيات الأصولية والفقهية التي تحدثت عن العفو تأصيلاً وتفريعاً، وهذه الدراسة يغلب عليها الوصف ويقل فيها التحليل، والكتاب يتكون من فصل تمهيدي وبابين؛ بين الباحث في التمهيد معاني العفو في اللغة والقرآن والسُّنَّة، وتطرق في الباب الأول إلى العفو الإلٰهي عند الأصوليين والفقهاء، وتناول في الباب الثاني العفو الإنساني عند الفقهاء.

والذي نلحظه من خلال قراءة هذا الكتاب هو أن الحديث عن مرتبة العفو عند الشاطبي لم يلق حظّه الكبير من العناية والدرس، خصوصاً في الجانب المفاهيمي والتنظيري؛ لأن الباحث عني بجمع ما له تعلق بالعفو عند جل الأصوليين، وكذا تطبيقاته الفقهية، ولم يقتصر على الشاطبي وابن تيمية، المشار إليهما في العنوان الفرعي.

➢ **دائرة الفراغ التشريعي عند الأصوليين والفقهاء (الشاطبي نموذجاً)**، لفاتحة الزهيري[1]، وهو بحث يقع في مائتي صفحة، وإن كان يظهر من عنوان الرسالة أنها تروم الحديث عن

(١) وهو عبارة عن دبلوم الدراسات العليا مرقون بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك، ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠م.

الفراغ إلا أن الباحثة سرعان ما عدلت عن هذا المفهوم في بداية البحث إلى مفهوم «العفو»، وعللت الباحثة هذا العدول بالاختلاف الواقع بين الباحثين حول مفهوم «الفراغ التشريعي»، فكان العفو هو الاصطلاح الأصولي الأصيل والبديل عن المفهوم الجديد «الفراغ التشريعي»، فأصّلت بذلك للفراغ بأدلة العفو. ويقع البحث في مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة؛ يحتوي الباب الأول على ثلاثة فصول درستْ فيها مصطلح العفو في نصوص الوحي، قرآناً وسُنَّة، ثم مفهومه عند الإمام الشاطبي، لتنتقل في الباب الثاني إلى الحديث عن العفو عند الفقهاء. أما الباب الثالث فعنونتْهُ بمنطقة الفراغ التشريعي ومرتبة العفو: أية علاقة؟ وخصصت الفصل الأول منه لتعريف العفو لغةً واصطلاحاً لتنتقل بعد ذلك إلى تعريف الفراغ التشريعي مستبدلةً إياه بمفهوم العفو، ثم مجالات الفراغ التشريعي، وسلطة التشريع الاجتهادي في مجال الفراغ.

والناظر في هذه الدراسة يتبدى له أن الباحثة لم تقم فصلاً منهجيّاً بين مفهومي الفراغ والعفو، ولذلك فإن القارئ سيلاحظ هذا المنحى الترادفي في التعاطي مع المفاهيم المؤسسة للدراسة، بالإضافة إلى عدم تفصيلها القول في ملامح النظرية الشاطبية لمرتبة العفو.

➢ **مرتبة العفو وعلاقتها بمقاصد الشريعة: قراءة منهجية في تداوليات أبي إسحاق الشاطبي**، لمحمد المنتار[1]، وهو بحث يقع

(١) مقال منشور ضمن أعمال الندوة العلمية الدولية التي نظمتها الرابطة المحمدية للعلماء =

في ثلاث عشرة صفحة، تحدث فيه عن مفهوم العفو لغة وعند أهل الأصول، ثم انتقل للحديث عن مرتبة العفو عند الإمام الشاطبي، وقد انتهج الباحث في بيان هذه المرتبة المنهج الوصفي لما ورد عند أبي إسحاق الشاطبي في الموافقات خصوصاً في المسألة العاشرة التي بسط فيها الإمام الكلام حول «مرتبة العفو»، مع اختصار الباحث لبعض القضايا، وكذا إيراد تعليقات الشيخ دراز عليها، لينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن امتدادات مرتبة العفو في النظر الأصولي المقاصدي مبيناً أن البحث في حُكمية العفو لا يحقق فائدة، ثم معرفة الإمكانات الوظيفية التي توفرها هذه المرتبة في المجال التداولي الإسلامي، وما تسمح به من فضاءات رحبة للاجتهاد وغير ذلك مما لم يفصله الباحث واكتفى بالدعوة إلى النظر فيه. كما يلاحظ أن الباحث لم يشر إلى طبيعة العلاقة بين العفو والمقاصد كما هو مسطر في العنوان.

➢ **مرتبة العفو عند أبي إسحاق الشاطبي في الموافقات: دراسة في الموضوع لأجل طرح الإشكال**، لأبي بكر الهلالي[1]، وهو بحث يقع في إحدى وستين صفحة، يضم مقدمة وفصلين وخاتمة، تحدث في الفصل الأول عن تعريف الحكم والمرتبة

= يومي ٥ ـ ٦ يونيو ٢٠١٢م بالرباط، سلسلة ندوات علمية (٥)، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.

(١) وهو بحث لنيل الإجازة تحت إشراف د. إدريس الفاسي الفهري، من جامعة محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس ـ سايس، السنة الجامعية، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤م.

والتكليف ومراتب الحكم التكليفي لينتقل بعد ذلك إلى بيان مراتب الحكم التكليفي عند بعض الفرق والمذاهب وكذا ضوابطه وتراتبيته، وفصل الكلام في الفصل الثاني عن مرتبة العفو معرّفاً إيّاها، ومجلياً أدلتها، وكذا محلها، وضوابط العفو، وعلاقته بالمباح، والمسكوت عنه، ثم خاتمة تضم أهم النتائج.

أما المؤلفات بالقصد التبعي فأقصد بها الدراسات والبحوث التي تحدثت عن مرتبة العفو بشكل عام دون تخصيص الدراسة بالإمام الشاطبي، نحو:

- «**منطقة العفو بين التنظير الأصولي والتطبيق الفقهي**»، للباحث عبد المجيد المرزوقي[1]، ويقع البحث في مقدمة وبابين وخاتمة؛ تطرق في الباب الأول للتأسيس النظري لدليل العفو ومحاله في التشريع الإسلامي، وتناول في الباب الثاني دليل العفو وتطبيقاته عند الأصوليين والفقهاء.

وقد ارتكز الأستاذ في أطروحته على النظرة الشاطبية لمرتبة العفو، خصوصاً في الجانب التنظيري مع إدراج آراء وتحقيقات النظار من الأصوليين والفقهاء، وبذلك فإنّ غرض الباحث كان معرفة محال مرتبة العفو في الدراسات الأصولية والفقهية دون تخصيص الإمام الشاطبي بالدراسة رغم تنويهه بعمق تأصيله.

- «**مرتبة العفو عند الأصوليين**»، للدكتور صالح قادر

(١) أطروحة دكتوراه مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك، الدار البيضاء، ١٤٣٠ ـ ١٤٣١هـ/ ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠م، ٠٤٣/ س٩٠.

الزنكي[1]، ويضم هذا البحث أربعة مباحث؛ تناول في المبحث الأول مفهوم مرتبة العفو وعلاقتها ببعض المصطلحات، وفي الثاني مرتبة العفو بين الإقرار والإنكار، وفي الثالث امتدادات مرتبة العفو، ليختم بحثه بمظانّ مرتبة العفو في الدراسة الأصولية. والناظر في هذه المقالة سيلحظ أن الأستاذ استندَ بشكلٍ كبيرٍ على ما سطّره أبو إسحاق الشاطبي بخصوص مرتبة العفو.

➢ «**رتبة العفو في أصول الفقه بين النفي والإثبات**»، لترحيب الدوسري[2]، ويتكون من مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة؛ أما المبحث الأول فخصصه لتعريف العفو والمباح والمسكوت عنه، والمبحث الثاني في إثبات رتبة العفو أو نفيها ذاكراً اختلاف العلماء في المسألة ومرجحاً وجودها، والمبحث الثالث في الثمرات المترتبة على مسألة إثبات مرتبة العفو أو نفيها، مبيناً آثار هذا الخلاف على جملة من القضايا الأصولية[3].

بالإضافة إلى دراسات أخرى حول العفو[4]، وكلّها تشترك

---

(١) منشور بمجلة الشريعة والقانون، العدد ٢٥، ذو الحجة ١٤٢٦هـ/يناير ٢٠٠٦م.

(٢) منشور بمجلة «دراسات عربية وإسلامية»، ع٢٨، ٢٠٠٨م.

(٣) وملخص هذا البحث منشور بـ: **الدليل الإرشادي إلى مقاصد الشريعة** ٨/ ٦٦٢ ـ ٦٦١ ـ ٦٦٠.

(٤) فوجو، ياسر اسعيد: **العفو عند الأصوليين**. بحث لنيل الماجستير في أصول الفقه تحت إشراف: مازن إسماعيل هنية، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية. غزة. ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م؛ جويلس، أيمن جبرين عطا الله: **العفو في الفقه الإسلامي ضوابطه ومجالاته: دراسة فقهية مقارنة**، بحث لنيل درجة الدكتوراه، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

في استنادها على ما ذكره الشاطبي باعتباره أبرز مَن احتفل بهذه المرتبة متناولاً إيّاها بالتأصيل والتفصيل. لكن هذا الاستناد لم يترتب عنه تدقيق أو تحليل.

وبذلك، فإن هذا البحث ليس تكراراً لما سبق، ولا اجتراراً لما كتب، وإنما هو محاولة تروم الدراسة التحليلية لمرتبة العفو عند الإمام الشاطبي وإعادة النظر في عدد من القضايا الأصولية عن طريق التوسل بآليات المجال التداولي الأصولي واستصحاب منهجه، ثم العمل على ربطها بما يشاكلها من القضايا المعاصرة نحو قضية الفراغ التشريعي، نظراً للإسقاط المتكرر في دراسات بعض الباحثين لنظرية أبي إسحاق بخصوص مرتبة العفو على منطقة الفراغ التشريعي.

وقد انتهجت في الدراسة منهجي الوصف والتحليل التزاماً مني بمقتضيات البحث العلمي؛ أما الوصف فقد قاربته وفق آلية الاستقراء باعتبارها آلية لا تتجوز ولا تتحيز، ومن ثمّ فإني اشتغلت على هذه المرتبة من خلال كتابي أبي إسحاق «الموافقات»[1] و«الاعتصام»، وبعد النظر الحصيف والمتأنّي في الكتابين ألفيتُ ما له صلة بالموضوع لافتاً للأنظار، مثيراً للأفكار، فكلام الإمام يفسر بعضه بعضاً، ويكمل بعضه بعضاً،

(١) واعتمدت على ثلاث تحقيقات للموافقات، تحقيق الشيخ دراز نظراً لجودة التعليقات، وتحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان الذي يتميز بدقة التكشيفات، وتحقيق محمد مرابي الذي اطلع على عدد من المخطوطات، لكن نسخة دراز هي المعتمد، وما خالفها فإني أضعه في الهامش.

وما أجمله في موضع يفسره في آخر، فالاستقراء يعيننا على إيجاد المادة في غير مظانّها الأصلية، كما يساعد على انتهاج المقاربة النسقية التكاملية بدل الدراسة الموضعية التجزيئية. لذلك، قرأت ما كتبه إمام شاطبة محاوِلةً استجلاءَ منطوقِه ومفهومِه، واستخلاص ما له علاقة بالموضوع مما أورده في محلّه وفي غير محلّه، بخلاف الدراسات المذكورة سلفاً، والتي اقتصرت في غالبها على الموافقات، بل جلّهم اقتصر على المسألة العاشرة التي بين فيها الإمام الشاطبي نظرته لمرتبة العفو.

لأنتقل بعد ذلك إلى تحليل المادة بعد رصدها وإعادة رصفها عن طريق تفكيك القضايا وإعادة تركيبها في سعي منظم لمحاولة الإجابة عن عدد من التساؤلات التي تثيرها القضايا المؤطرة والمكونة لمسألة العفو، ذلكم أن كثيراً من قضايا المرتبة كانت عندي محلّ تساؤل، الأمر الذي اضطرني إلى تقليب النظر مرة تلو الأخرى في كتابات إمام شاطبة ثم تفكيكها وإعادة تركيبها حتى يتأتى لي دركها وفهمها؛ لأنه دون فهم مقتضيات كلام أبي إسحاق لن يتأتّى لي الترتيب المنهجي، والتنضيد المعرفي لقضايا العفو، محل البحث.

وأؤكد على أنني عمدتُ في العملية التحليلية إلى فهم كلام الشاطبي في ضوء المقدمات المنهجية التي صدر بها الشاطبي يتيمته الموافقات باعتبارها مفتاحاً تفسيريّاً لما أغلق وبياناً لما أبهم.

فهذه هي المناهج المتوسل بها، لكنّي لم أمنع نفسي من التفاعل مع عدد من القضايا في سياق تحاوري استفهامي، وقد بثثت هذه التساؤلات في ثنايا البحث، كما أرفقتها بما تيسّر لي من الأجوبة بعد بحث مضنٍ، رغبةً مني في إشراك القارئ بالإشكالات التي رافقتني إبان التعاطي مع كلام أبي إسحاق.

وبذلك، فإنّ البناء المنهجي والمعرفي للبحث يختلف بشكل كبير عما سبق من الدراسات الخاصة والعامة، فهي محاولة أنموذجية لتحليل متن الشاطبي المتسم بالكثافة الدلالية عن طريق تفكيكه وإعادة تركيبه بغية فهم أغراضه ودرك مرامه.

أما الإشكالات التي يعانقها هذا البحث فهي متعددة، ويشد بعضها بعضاً، أوّلها التحديد المفهومي لمرتبة العفو؛ فما هي الدلالة المفهومية لهذه المرتبة؟ ثم ما هي علاقة العفو بالمباح؟ وهل هما مترادفان أم متمايزان؟

ثم ما علاقة العفو بالمسكوت عنه؟ وهل كل عفو مسكوت عنه؟ وهل كل متروك مسكوت عنه؟ وهل كل متروك معفو عنه؟ وما هي أنواع العفو وأقسامه؟ وهل العفو حكم شرعي أم يندرج تحت حكم شرعي خصوصاً أنّ الإمام الشاطبي يقول: «يصحّ أن يقع بين الحلال والحرام مرتبة العفو، فلا يحكم عليه بأنه واحد من الخمسة المذكورة هكذا على الجملة»[1]؟

ثم ما ضوابط هذا العفو ومحدداته الأساسية ومواضعه في

(١) **الموافقات** ١/ ١٦١.

الشريعة الإسلامية؟ وما الأسباب الرئيسية للاختلاف حول هذه المرتبة وحكميتها؟

وما تجليات هذا المفهوم وتأثيره على الدراسات اللاحقة؟ وهل العفو والفراغ التشريعي بمعنى واحد أم أنهما متباينان؟

فهذه هي الأسئلة التي سيحاول البحث الإجابة عنها، ويجدر الإلماع أن الدراسة تندرج ضمن التنظير الأصولي لمرتبة العفو عند أبي إسحاق الشاطبي أصالة، فكان بيان أوجه التنظير الغرض الأسمى والمقصود الأسنى، أما التفريع الفقهي فيشار إليه في البحث لمماً وفي سياق التمثيل.

وينتظم هذا البحث من حيث خطّتُه إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة؛ ذكرت في المقدمة أهمية الموضوع وبواعث اختياره ومنهج المعالجة بالإضافة إلى الدراسات السابقة وكذا الإشكالات الملحّة. أما التمهيد فهو بمثابة المدخل للولوج إلى تنظير أبي إسحاق للمرتبة، وقد حاولت فيه بيان دراسة مرتبة العفو عند الأصوليين قبل أبي إسحاق وذلك بانتقاء بعض الأدبيات المركزية في الفكر الأصولي حتى يتجلّى لنا موقع مرتبة العفو في الدرس الأصولي قبل الشاطبي، لأنتقل بعد ذلك إلى الفصل الأول وقد ضمّنته ثلاثة مباحث؛ أفردت الأول لبيان مفهوم العفو عند الشاطبي، والثاني للكشف عن محددات علاقة العفو مع غيره من المفاهيم التي لا تخرج عن تداوليات الشاطبي، نحو مفهوم المباح والمسكوت عنه والترك وغيرها، لأنتقل بعد ذلك في

المبحث الثالث إلى دراسة علاقة العفو ببعض المفاهيم المعاصرة خارج تداوليات أبي إسحاق، وارتكزت على مفهوم الفراغ التشريعي نظراً للخلط الذي حصل بين المفهومين، خصوصاً مع نسبة أحد الباحثين المعاصرين إلى الشاطبي القول بالفراغ، وهو يقصد بذلك العفو، مما حتّم تدقيق هذا التماهي الحاصل بين مفهومي الفراغ التشريعي والعفو انطلاقاً من تجلية مفهوم الفراغ أولاً، ثم تمحيص العلاقة ثانياً وذلك بالنظر في مدى اتصال أو انفصال هذين المفهومين، حتى نتبين صحة النسبة من خطئها.

ووسمتُ الفصل الأخير بـ «التنظير الأصولي لمرتبة العفو عند الإمام الشاطبي»، ويضم خمسة مباحث الغرض منها إكمال بنيان النظرية الشاطبية؛ عرضت في المبحث الأول الأدلة التي ساقها الشاطبي للتدليل على المسألة، وأردفت ذلك بدراسة لمنهج الاستدلال، وخصصت المبحث الثاني لأدلة المانعين مع بيان محالّ النزاع والإشكالات التي ترتبط بالمسألة، لأنتقل بعد ذلك في المبحث الثالث إلى الحديث عن مواضع العفو في الشريعة الإسلامية، وفي المبحث الرابع فصلت الكلام في ضوابط العفو وما يعتريها من إشكالات، لأختم هذا الفصل بالحديث عن المنطلقات الكلامية المرتبطة بالمسألة والتي كانت سبباً في تعميق الخلاف فيها، كما بيّن ذلك أبو إسحاق.

أما الخاتمة فعرضت فيها لأهمّ الخلاصات، بالإضافة إلى ما عَنَّ لي من مسائل اعتبرتها بالبحث حرية فكانت مني محلّ توصية.

وفي جميع ما تقدم من موادّ هذه الفصول، فقد عمدت إلى دراسة المباحث انطلاقاً مما سطّره أبو إسحاق، وإذا تطلب الأمر فإني أعود إلى أمهات المصادر الأصولية تتميماً لا تأسيساً، وتبعاً لا أصالةً.

واعترافاً بالفضل وأهله، فإني أوجه الشكر ـ بعد شكر الله ﷻ ـ إلى والدي الفاضلين على جميل إحسانهما وجليل إفضالهما؛ وامتثالاً لقوله جل وعلا: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾، فأسأل الله ﷻ لهما بدعاء القرآن: ﴿رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾.

وأقدم عظيم امتناني لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الحميد عشاق على إعانته الدائمة طول مسيرة الدراسة والبحث، فقد عهدته دوماً أستاذاً مربياً معلماً بصغار العلم قبل كباره، فله مني جميل الشكر والوفاء، وصادق التقدير والدعاء.

كما أوجه جليل شكري وجميل عرفاني لأساتذة دار الحديث الحسنية الذين كانوا لي نعم المعين والمرشد طول مسار التكوين بهذه المؤسسة العامرة، فلم يبخلوا علينا بالنصح الرشيد، والتوجيه السديد، فالله أسأل أن يجزيهم عني خير الجزاء وأحسنه.

وشكري وتقديري موجّه أيضاً لفضيلة الأستاذ فريد شكري والأستاذ مولاي المصطفى الهند وباقي أساتذة شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، فقد كانوا

لي نعم المعين في البدايات الأولى للطلب، وغرسوا فيّ حب الحرف والكتب، فمعهم تعلمت أن المعرفة لا حدود لها ولا سقف، وكلما ارتوينا من معين العلم ازددنا رقياً في معارج الإنسانية الطاهرة، فخالص إجلالي وتقديري وصادق دعائي أوجهه لهم.

وصادق شكري وعظيم امتناني موصول أيضاً إلى كلّ من أعانني بإعارة كتاب أو إسداء نصح أو توضيح مشكل أو تصحيح خطأ أو إرشاد إلى الصواب، وكذا كلّ من ساعد وأرشد، ودعم وسدد، الأموات منهم والأحياء، فلهم مني جميل الشكر والثناء، وأدعو الله لهم دوماً بصادق الدعاء، أرجو أن يكون خالصاً مقبولاً، فهذا ما أستطيعه من جزاء.

وإني أسأل الله القدير أن يتقبّل هذا الجهد، على ما فيه من نقص؛ «فالإنسان وإن زعم في الأمر أنه أدركه وقتله علماً، لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك، كلّ أحد يشاهد ذلك من نفسه عياناً...»[1]، فكيف إذا لم يزعم أنه قتله علماً، وإنما سدد وقارب! فأسأل الله العلي العظيم أن يعصمنا من الزلل ويوفقنا لصالح القول والعمل، ويتقبل هذا البحث على مافيه من نقص، ويلطف بي في الدنيا والآخرة، إنه هو اللطيف الخبير.

---

(١) الشاطبي، أبو إسحاق: **الاعتصام**، تحقيق: هاني الحاج، القاهرة، المكتبة التوقيفية، د.ت.ط. ٢/ ٥٢٠.